COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي وتطبيقاته في إقليم كوردستان العراق: دراسة تحليلية تقويمية

إعداد

كوسرت صالح أحمد

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

فبراير ٢٠١٩م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تحليل مسألة منهجية تنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق، وتقويمها في ضوء منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي؛ كي يكون مساهمًا في إيجاد مقترح أصولي منسجم مع الواقع المعاصر لحل مشكلة الانفلات والفوضى في تنزيل الحكم الشرعي، وتقديم منهجية رصينة للإفتاء في الإقليم، كي تكون حجر أساس لإنشاء مجمع فقهي في كوردستان العراق في أمد قريب. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في مراجعة المصادر الأصلية والمراجع الحديثة في أصول الفقه الإسلامي وفقهه، وتتبع آراء الأصوليين وعلماء الأمة بشأن تنزيل الحكم الشرعي، وضوابطه، ومعاييره ومراحله، وكيفية التوفيق بين فقه النصوص وفقه الواقع. كما سلك الباحث المنهج التحليلي في عرض ماهية تنزيل الحكم الشرعي من النظرية إلى الواقع، وتحليل المعطيات المطروحة لاستنتاج أفضل نتيجة ممكنة حول المكانة التي أوليت لتنزيل الحكم الشرعي على وجه يحقق مقاصد الشرع ومصالح الناس. واعتمد أيضًا على المنهج النقدي، حيث يقوم الباحث بعرض طرق تنزيل الحكم الشرعي في الإقليم، مع دراسة نماذج من الفتاوى الصادرة منه، ونقدها، وتقويمها في ضوء أصول الفقه الإسلامي والواقع المعاصر، معزِّزًا ذلك بذكر الأدلة، ومناقشتها بموضوعية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أنّ منهجية الإفتاء في الإقليم ليست وسطًا، وإن ادعى القائمون عليها ذلك؛ لعدم توافر الضوابط والمعايير الأصولية فيها، لذا اقترح البحث العمل بمنهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي، وإلى إنشاء مجمع فقهي في كوردستان العراق، وأنَّ أهمية تأسيس ذلك تكمن في تنظيم عملية الإفتاء وضبطها، وليست أهمية ذلك بأقل من تأسيس الأجهزة الرسمية في الدولة؛ لذا نقترح بذل الجهود والعمل بشتى الوسائل المشروعة من أجل تأسيسه وإنشائه في أقرب وقت ممكن.

ABSTRACT

The aim of the research is to analyze the issue of the practice of the Islamic ruling control in the Kurdistan Region of Iraq, and evaluate through the method of moderation in the controlling of the shar'i ruling in order to be a contributor to finding a central proposal object with recent reality to solve the problem of lack of control and confusion. In an attempt to be the keystone for the establishment of a juristic in Iraqi Kurdistan in the future. In this research, the researcher relied on the inductive method in reviewing the original sources and the contemporary references in the fundamentals of Islamic jurisprudence and its jurisprudence, and following the views of the fundamentalists and the scholars of the Ummah regarding the downloading of the Islamic ruling, its rules, its standards and stages and how to reconcile jurisprudence. The researcher also took the analytical approach in presenting the control of the Islamic ruling from theory to reality and analyzing the data presented in order to deduce the best possible result regarding the status given to the reduction of the Islamic ruling in the face of the purposes of Shari'a and the interests of the people. In addition, the researcher presented the method of criticism, where the researcher offers ways to the control of the Islamic rule in the region, with the study of models of Fatwas that issued, criticism and evaluation by means of the origins of Islamic jurisprudence and contemporary reality, reinforced by evidence, and discuss objectively. The researcher suggested that the method of moderation in the control of the Islamic rule, and the establishment of jurisprudence in Kurdistan Iraq, and that the importance of the procedure of the advisory opinion in the region is not moderate approach. Also, the organization and control of the process of Islamic advisory opinion is not less important than the establishment of the official organs of the state; therefore, we propose efforts and work by various legitimate means to establish it as soon as possible.

APPROVAL PAGE

The dissertation of Kosrat Saleh Ahmed has been approved by the following;

……
Arif Ali Arif
Supervisor

……
Hassan Ben Brahim Hendaoui
Co- supervisor

……
Andul Bari Awang
Internal Examiner

……
Najmaldeen Kadir Kareem al-Zanki
External Examiner

……
Abdul Karim Ali
External Examiner

……
Ismaiel Hassanein Ahmed Mohamed
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Kosrat Saleh Ahmed

Signature: …….…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩م محفوظة لـــ: كوسرت صالح أحمد

منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي وتطبيقاته في إقليم كوردستان العراق: دراسة تحليلية تقويمية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: كوسرت صالح أحمد

التوقيع:..... التاريخ: .....

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا:

- إلى والديّ اللّذين ربياني صغيراً، وأرشداني إلى الخير والسعادة كبيراً، وكرسّا شبابهما وصحتهما، وكل ما بوسعهما من أجل سعادتي، وراحتي في جميع مراحل حياتي، أطال الله في عمرهما، وحماهما لنا من كل سوء ومكروه.

- إلى من عرفت حقوق ربها، وأدت واجبات زوجها، زوجتي العزيزة التي كانت لي سندًا في الحياة، ومعينًا لي في مسيرتي العلمية والأكاديمية.

- إلى زهرتي عمري، ابني الحبيب "كوشان" وابنتي الحبيبة "كەژين".

- إلى منبع الحب والإخلاص إخواني وأخواتي.

- إلى كل من علمني حرفًا.

- إلى جميع الأصدقاء.

الشكر والتقدير

بداية أشكر الله تعالى على منه، وفضله، وعونه لإكمال هذا البحث، فهو نعم المولى، ونعم النصير.

وامتثالاً لقوله ﷺ: "لايشكر الله من لايشكر الناس"[1] ثانيًا، ووفاءً لأهل الفضل، وعرفاناً بالجميل، لايسعني إلا أن أتقدّم بخالص شكري، وتقديري إلى الأستاذين المشرفين على الأطروحة، الدكتور **عارف علي عارف القره‌داغي والدكتور حسن بن إبراهيم الهنداوي**، اللذين بذل كل ما بوسعهما في مساعدتي لإخراج هذا البحث بهذه الصورة التي خرجت به. وكاد اللسان أن يعجز عن وصفهما، وكثرة تواضعهما، وحسن خلقهما، وجلالة قدرهما، ولا أستطيع أن أصف فضلهما، وحقهما عليَّ، ولا يسعني أن أقول لكل منهما إلا كما قال الشاعر:

ولو أنني أوتيت كل بلاغة ... وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول إلا مقصرًا ... ومعترفًا بالعجز عن واجب الشكر

ومالي لا أثني عليك وطالما ... وفيت بعهدي والوفاء قليل

وأتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ومكتبتها العامرة، والقائمين عليها، وعمادة كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، خاصة أساتذتي الفضلاء في قسم الفقه وأصول الفقه.

والشكر موصول إلى المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والدكتور عبدالحميد أبو سليمان، والدكتور أحمد توتنجي؛ لما تيسروا لي من فرصة مواصلة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية العالمية، فلولاهما لما تيسّر لي هذه الفرصة الطيبة.

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه: ٣٢٩/٤، برقم(١٩٥٤)، وأبوداود في سننه:٢٥٥/٤، برقم(٤٨١١)، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٨٢/٦، برقم(١١٨٠٢).

والشكر موصول إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة، بالنصح، والإرشاد، وتوفير المصادر، أو غير ذلك، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

فهرست المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

فهرست المحتويات ..... ي

الفصل الأول :خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٣

أسئلة البحث: ٣

أهداف البحث ٤

أهمية البحث ٥

حدود البحث ٥

منهج البحث ٦

الدراسات السابقة: ٦

الفصل الثاني :منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي، مفهومه، ضوابطه، ومعاييره. ١٥

المبحث الأول: مفهوم منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ١٥

المطلب الأول: مفهوم المنهج لغة واصطلاحًا ١٥

المطلب الثاني: مفهوم الوسطية لغةً واصطلاحًا ١٩

المبحث الثاني: مفهوم تنزيل الحكم الشرعي..... ٢٥
المطلب الأول: التنزيل لغة واصطلاحًا ٢٥
المطلب الثاني: الحكم لغةً واصطلاحًا..... ٢٨
المطلب الثالث: تنزيل الحكم الشرعي..... ٣١
المبحث الثالث: مراحل تنزيل الحكم الشرعي وضوابطه في ضوء منهج الوسطية ٣٥
المطلب الأول: مراحل تنزيل الحكم الشرعي في ضوء منهج الوسطية..... ٣٥
المطلب الثاني: ضوابط تنزيل الحكم الشرعي في ضوء منهج الوسطية ٣٩
المبحث الرابع: معايير تنزيل الحكم الشرعي في ضوء منهج الوسطية ٤٩
المطلب الأول: مفهوم المعيار لغة واصطلاحًا ٤٩
المطلب الثاني: معايير الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ٥١

الفصل الثالث :كيفية تنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق، وتقويمها في ضوء منهج الوسطية..... ٧٦
المبحث الأول: تنزيل الحكم الشرعي في وسائل الاتصال الحديثة..... ٧٧
المطلب الأول: التنزيل عبر الأجهزة المرئية والمسموعة ٧٨
المطلب الثاني: التنزيل عبر الهاتف..... ٨٧
المطلب الثالث: التنزيل عبر الإنترنت ٩٠
المبحث الثاني: تنزيل الحكم الشرعي في المساجد ٩٦
المطلب الأول: التنزيل في الخطب ٩٨
المطلب الثاني: التنزيل عن طريق الاستفتاء ١٠٣
المطلب الثالث: التنزيل في الدروس الشرعية ١٠٥
المبحث الثالث: تنزيل الحكم الشرعي في اللجان المعنية بالإفتاء..... ١١١
المطلب الأول: التنزيل في اللجان الرسمية ١١١
المطلب الثاني: التنزيل في اللجان غير الرسمية..... ١١٤

المبحث الرابع: المؤثرات الخارجية على تنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق ١١٨
المطلب الأول: السياسة ١١٩
المطلب الثاني: تعدد المرجعيات ١٢٣
المطلب الثالث: الإعلام ١٢٨

الفصل الرابع :اللجنة العليا للإفتاء في الإقليم، منهجيتها وتقويمها في ضوء منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ١٣١
المبحث الأول: الإفتاء وطبقات المفتين في الفقه الإسلامي ١٣٥
المطلب الأول: مدلول الإفتاء لغة واصطلاحًا ١٣٦
المطلب الثاني: حقيقة الإفتاء في إقليم كوردستان العراق ١٤١
المبحث الثاني: الإفتاء بالمذهب وتقويمه في ضوء منهج الوسطية ١٤٦
المطلب الأول: حقيقة الإفتاء بالمذهب في إقليم كوردستان ١٤٧
المطلب الثاني: تقويم الإفتاء بالمذهب في ضوء منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ١٥٣
المبحث الثالث: التخريج على قول الإمام وتقويمه في ضوء منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ١٥٩
المطلب الأول: مفهوم التخريج على قول الإمام وحقيقته في اللجنة العليا للإفتاء ١٥٩
المطلب الثاني: تقويم تخريج الأحكام على قول الإمام لدى اللجنة العليا للإفتاء في ضوء منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ١٦٦
المبحث الرابع: التقليد المركب وتقويمه في ضوء منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ١٦٨
المطلب الأول: التقليد المركب ونماذج من فتاوى اللجنة العليا للإفتاء ١٦٨

المطلب الثاني: تقويم التقليد المركب في ضوء منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ١٧٧
المبحث الخامس: الفتاوى البحثية وتقويمها في ضوء منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ١٨٧
المطلب الأول: المنهجية في الفتاوى المختصرة والبحثية ١٨٧
المطلب الثاني: مميزات الفتاوى البحثية ١٨٩

الفصل الخامس :نحو تأسيس مجمع فقهي بكوردستان العراق..... ١٩٤
المبحث الأول: المقومات الأساسية لتأسيس مجمع فقهي ١٩٦
المطلب الأول: الاجتهاد الجماعي مفهومه، أهميته ومجالاته ١٩٦
المطلب الثاني: العضوية في المجمع ٢٠٢
المطلب الثالث: منهج المجمع ٢٠٩
المبحث الثاني: دواعي تأسيس مجمع فقهي بكوردستان العراق ومُعيقاته..... ٢١١
المطلب الأول: دواعي تأسيس مجمع فقهي بكوردستان العراق ٢١١
المطلب الثاني: مُعيقات تأسيس مجمع فقهي بكوردستان ٢١٥

الخاتمة ٢٢٩

قائمة المصادر والمراجع ٢٣٣

الملاحق ٢٦١

الفصل الأول
خطة الدراسة وهيكلها العام

المقدمة

الحمدلله وكفى، والصلاة والسلام على رسله الذين اصطفى، وعلى خاتمهم المجتبى، وعلى آله وصحبه أئمة الهدى، ومن بهم اقتدى فاهتدى، أما بعد:

فإنَّ للاجتهاد الفقهي، واستنباط الأحكام من الأدلة التفصيلية وتنزيلها إلى الواقع العملي منزلة كبيرة في الشريعة الإسلامية. ولا يخفى على الدارس في العلوم الشرعية والاجتماعية والنفسية، تأثير الفتوى على الفرد والجماعة المسلمة من الناحية الفقهية والشرعية والفكرية والخُلقية، سواء جرت عملية الإفتاء والتطبيق على مسارها الحقيقي أم لا.

فالعلماء قديمًا وحديثًا صنفوا في الإفتاء، وشروطه، ومكانته، وخطورته في شرع الله. فمنهم من وصف المفتي بأنه "قائم في الأمة مقام النبي ﷺ"[1] في تبيان أحكام الشرع للناس، لأنه هو الذي يقول للناس هذا حلال وهذا حرام، هذا معروف وهذا منكر. ومنهم من جعل المفتي بمثابة الموقّع عن الله ورسوله[2]، وليس هذا من العجيب، لأن الله تعالى تولى هذه المهمة بنفسه في كتابه المنزل على رسوله، إذ يقول سبحانه: **{وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ} [النساء ١٢٧]**، **{يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...} [النساء ١٧٦]**. كما ورد مفهوم الإفتاء في القرآن الكريم بصيغة **{يَسْأَلُونَكَ...}** في أكثر من عشرة مواضع، وكانت الإجابة عن تلك المسائل من الله عزوجل بصيغة فعل الأمر **{قل...}**. كل هذا يدل على مكانة الإفتاء ومنزلة المفتي وأهميتهما؛ وذلك لأنَّ الله سبحانه نسب الإفتاء إلى نفسه أولًا، ثم تولاه النبي ﷺ في حياته ثانيًا، وهذا شرف لا يدانيه شرف.

---

[1] إبراهيم موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (د.م: دار ابن عفان: ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م)، ج٥، ص٢٥٣.

[2] محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ط، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م)، ج٤، ص٢٠٦.

والمقصود بمنهج الوسطية في بحثنا هو الأخذ بالاعتدال في الفتوى ومنهجيته دون الإفراط أو التفريط؛ لأنّ دين الله وسط بين الطرفين الذميمين، الجافي عنه والغالي فيه، وهذا ليس في الفتوى فحسب بل في الحياة كلها. إذن، "الوسطية هي الميزان والموازنة، والتوازن بين الثبات والتغير، بين الحركة والسكون، هي التي تأخذ بالعزائم دون التجافي عن الرخص في مواطنها"[٣]. أمّا تنزيل الحكم الشرعي فهو "فهم الواجب في الواقع، وفهم حكم الله تعالى الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم تطبيق أحدهما على الآخر"[٤]. أي بيان الحكم الشرعي عن طريق الإفتاء في الوقائع والمستجدات والحوادث المعاصرة.

والذي يؤسفنا كثيرًا، أنَّ واقع العالم الإسلامي في العصر الحاضر عمومًا، والمجتمع الكوردستاني خصوصًا، يعاني من تعارض في التنزيل، نجم عن الرؤية الجزئية لبعض الفقهاء وشيوخ المساجد، خصوصًا الذين يحسبون أن لب عملية التنزيل والاجتهاد محصور في الوصول إلى معرفة الحكم الفقهي أو الحكم الشرعي، دون دراسة محل الحكم دراسة كافية، وكيفية تنزيله إلى الواقع، لذلك لم يحظ هذا الجانب المهم بالاهتمام المطلوب.

ويلاحظ أيضًا أن غالبية العارفين بالأحكام الفقهية في كوردستان العراق، والمطلعين على أقوال الفقهاء القدامى، ومبادئ الاجتهاد والإفتاء – من شيوخ المساجد، وأساتذة الجامعات– غاب عنهم أحيانًا فقه الواقع وفقه التنزيل إلى حد ما، وكيفية توظيفهما في خدمة فقه النصوص.

وعلى إثر ذلك، كثرت الفتاوى الشاذة والغريبة التي لا تتوافق إلا مع هوى أصحابها، ولا تنسجم مع النقل والعقل. وأصبح التنزيل والإفتاء في زمن القنوات المرئية والمسموعة ووسائل الاتصالات الحديثة، في كثير من الأحيان، عمل الذين لا يعرفون من الدين والعلم إلا

---

[٣] عبدالله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، **معايير الوسطية في الفتوى**، بحث منشور على شبكة الإنترنت، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– دولة الكويت، تأريخ الإضافة: ٢٠٠٥/٠٧/٠٧، تأريخ التصفح: ٢٠١٦/٠٥/٣٠، الرابط: http://islam.gov.kw/Pages/ar/BookItem.aspx?id=٩٤.

[٤] ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ج١، ص٩٥-٩٦.

قليلًا. لا سيّما بعد الثورة التكنولوجية العظيمة التي أثرت على جميع جوانب الحياة المختلفة، بما فيها الاجتهاد والإفتاء والاستفتاء.

ومن هنا، جاءت فكرة هذه الدراسة، من أجل المساهمة في تبيان الأخطاء الأصولية في مناهج التنزيل والإفتاء الموجودة في الإقليم، بغرض تصويبها وتقويمها. وفي النهاية، الإخراج بمنهج منضبط واقتراحه كمنهج بديل لتنزيل الحكم الشرعي في الإقليم، ليخرج العباد من الأزمات الفقهية والفكرية التي وقعوا فيها بسبب تلك المناهج غير المنضبطة.

مشكلة البحث

تثير مشكلة هذا البحث مسألة منهجية تنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق التي تتسبب في حدوث الاضطرابات تارةً والانفلات والفوضى تارةً أخرى. وذلك نتيجة عدم وجود منهجية واضحة تسلكها الجهات المعنية بالتنزيل والإفتاء في الإقليم حين صدور الحكم على واقعة معينة أو نازلة معاصرة في شتى مجالات الحياة. إضافة إلى ذلك، عدم وجود ضوابط أصولية وشرعية لدى هذه الجهات لانتقاء الحكم الفقهي بين المذاهب المختلفة على وجه يقتضيه مقاصد الشرع، ومصالح الخلق، أو إصدار فتاوى في القضايا المستجدة على ضوء الوسطية في الفتوى دون إفراط أو تفريط. حيث يسعى البحث إلى بيان أهمية تنزيل الحكم الشرعي وفق المعايير الأصولية، والمقاصد الشرعية، والضوابط المنهجية التي ينبغي أن تُتبع أثناء تنزيل الحكم الشرعي من الناحية النظرية إلى الواقع العملي والتطبيقي.

أسئلة البحث

سيحاول الباحث في بحثه هذا الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مفهوم منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي؟ وما معايير هذا التنزيل، ومراحله وضوابطه؟
٢. ما الجهات التي تقوم بتنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق؟ وما المؤثرات الخارجية عليها؟، وما المصالح التي يحققها إنشاء مجمع فقهي بكوردستان العراق؟.

٣. ما منهجية "اللجنة العليا للإفتاء" في تنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق؟
٤. ما أوجه الخلل والقصور في منهجية "اللجنة العليا للإفتاء" في تنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق؟
٥. ما وسائل تعزيز منهج الوسطية في الاجتهاد الجماعي في إقليم كوردستان العراق؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

١. دراسة مفهوم منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي، والوقوف على المعايير التي ينبغي أن تتبع أثناء التنزيل، وكذلك بيان مراحل تنزيل ذلك الحكم، مع توضيح أهم الضوابط الضرورية لتلك العملية.
٢. مناقشة حال تنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق، وذلك ببيان المناهج المعتبرة لدى الجهات القائمة بهذا الشأن بشقيه: المناهج المعتبرة والمناهج الشاذة، والمصالح التي يحققها إنشاء مجمع فقهي في كوردستان العراق.
٣. دراسة حال "اللجنة العليا للإفتاء" في إقليم كوردستان العراق، ومنهجيتها في تنزيل الحكم الشرعي.
٤. البحث عن أوجه الخلل والقصور في منهجية "اللجنة العليا للإفتاء" في تنزيل الحكم الشرعي في إقليم كوردستان العراق، ثم القيام بتقويمها في ضوء الوسطية في الفقه الإسلامي.
٥. الوقوف على مفهوم الاجتهاد الجماعي، ودراسة وسائل تعزيزه في إقليم كوردستان العراق، مع بيان أهمية تفعيله وتنظيمه في ضوء منهج الوسطية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. يعتبر منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي، وما يتعلق به من المسائل الفقهية والأصولية، وما يترتب عليه من الآثار والالتزامات، من أهم المسائل القديمة والحديثة التي اهتم بها الفقهاء؛ لما له من ترابط وثيق، وصلة متينة بحياة الفرد والجماعة المسلمة في الدنيا والآخرة.

٢. يعتبر هذا البحث خدمة للدين الإسلامي الحنيف، حيث يعالج قضية مهمة في أبواب الفقه وأصوله، وهو فقه تنزيل الأحكام الشرعية، الذي يجمع بين فقه الدليل وفقه الواقع، كما سيكون فيه –بإذن الله– إثراء للمكتبة الإسلامية في مجاله.

٣. إنه يساهم في إيجاد حل مقترح لمشكلة الانفلات والفوضى في تنزيل الحكم الشرعي، وما يتولد منها من المشاكل والآثار السلبية، وهي في الحقيقة مشكلة خطيرة وما زالت قائمة لحد الآن، وتقام لأجلها الندوات والمحاضرات والمؤتمرات في العالم الإسلامي بما فيه إقليم كوردستان العراق.

٤. لم أجد دراسة شافية وكافية في إقليم كوردستان العراق في موضوع الدراسة، ونأمل أن تسد هذه الدراسة تلك الثغرة الفقهية والشرعية.

٥. محاولة الوصول إلى منهج جديد للإفتاء في الإقليم، حيث يتوافر فيه أكثر الضوابط الأصولية، والمعايير الشرعية، كي يكون بديلًا للمناهج الموجودة التي تتسبب أحيانًا في تعميق الخلافات الفقهية والفكرية.

حدود البحث

ستتناول الدراسة ما يتعلق بعملية منهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ومعاييره وضوابطه ومناهجه في إقليم كوردستان العراق، وذلك عن طريق دراسة الفتاوى الصادرة من الجهات المعنية بذلك، ودراسة نماذج من الفتاوى الصادرة من قبل "اللجنة العليا للإفتاء" في الإقليم على وجه الخصوص، في المدة التي تمتد من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٧م.

وإنّما حددنا الفتاوى الصادرة في هذه المدّة بالبحث والدراسة؛ لانعدام وجود نشر الفتاوى قبل هذه المدة في الإقليم، ولم نستطع الحصول على ما صدر قبلها، إمّا لكونها غير مدوّنة، وإمّا لأنّ اللجنة قبل هذه الفترة لم تتطرق إلى الفتاوى ذات الطابع العام، أمّا الفتاوى الفردية فإنّها سرّية تمامًا، فلا يمكن لأحد الاطلاع عليها عدا أعضائها.

منهج البحث

المناهج التي يسلكها الباحث في هذا البحث للوصول إلى الغاية هي:

١- **المنهج الاستقرائي**: وذلك بمراجعة المصادر الأصلية والمراجع الحديثة في الفقه الإسلامي وأصوله، وتتبع آراء الأصوليين وعلماء الأمة بشأن تنزيل الحكم الشرعي، وضوابطه ومعاييره ومراحله، وكيفية التوفيق بين فقه النصوص وفقه الواقع.

٢- **المنهج التحليلي**: يعرض الباحث موضوع تنزيل الحكم الشرعي بين النظرية والواقع، وذلك بتحليل للمعطيات المطروحة لاستنتاج أفضل نتيجة ممكنة حول المكانة التي أوليت لتنزيل الحكم الشرعي في القرآن الكريم والفقه الإسلامي، ومبيّنًا من خلاله الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها توظيف تلك الوظيفة العظيمة التي وهبت لنا، على وجه يحقق مقاصد الشرع ومصالح الناس.

٣- **المنهج النقدي**: يقوم الباحث بعرض طرق تنزيل الحكم الشرعي في الإقليم، مع دراسة نماذج من الفتاوى الصادرة منه، ونقدها، وتقويمها في ضوء أصول الفقه الإسلامي والواقع المعاصر، معزِّزًا ذلك بذكر الأدلة، ومناقشتها بموضوعية.

الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحث ما زالت مشكلة تنزيل الحكم الشرعي من الناحية النظرية إلى الواقع العملي في إقليم كوردستان العراق تحتاج إلى مزيد من الاهتمام مقارنة بالدول الأخرى في العالم الإسلامي، والدليل على ذلك عدم وضوح موقف الجهات المعنية ومناهجها في الإفتاء من

جهة، ووجود التناقض والتناحر بين التيارات المختلفة من جهة أخرى، مما أدى إلى التشويش على عامة الناس وضياع المستفتين بين الفتاوى المختلفة المتباعدة.

وبما أنَّ مسألة تنزيل الحكم الشرعي، وما يتعلق بها من الإفتاء والاستفتاء، وماهية الفتوى، وشروط المفتي، وغيرها، تعتبر من المسائل القديمة والحديثة، لذا كتب فيها كثير من المقالات والمصنفات في العالم الإسلامي، وذلك بغرض التجديد، وتحقيق مقاصد الشارع، ومصالح الناس فيها حين تطبيقها على أرض الواقع، على وجه يناسب المكان والزمان. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقوم الباحث بعرض ما وصل إليه يده من الكتب والمقالات القريبة أو المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل أو بآخر، وهو كما يأتي:

هناك أطروحة دكتوراه للطالب عارف عز الدين حامد حسونه، بعنوان: "**مناهج الاجتهاد الفقهي المعاصر**"[٥]. فيعتبر هذه الدراسة من إحدى الدراسات المتعمقة في هذا الباب. وقد قسم الباحث أطروحته العلمية إلى ثلاثة فصول رئيسة، إضافة إلى فصل تمهيدي ومقدمة وخاتمة. اشتمل الفصل الأول على مناهج الاجتهاد الفقهي المعاصر باعتبار مذهبيته، تناول فيه المنهج المذهبي والمنهج الإنشائي الانتقائي في الاجتهاد، ووصل إلى تجويز إحداث قول ثالث، أو رابع، أو أكثر، فيما انحصر الاختلاف فيه بين قولين عند القدامى. وانتقل في الفصل الثاني إلى منطلقات مناهج الاجتهاد الفقهي المعاصر باعتبار دليله، ويرى الباحث أنَّ هذا النوع من الاجتهاد، إما أن يكون من قبيل المنهج الاستصلاحي وهو القائم على تخصيص النص بالمصلحة، ويرى جواز ذلك شريطة أن لا يكون النص من القطعيات دلالة وثبوتًا، أو المنهج الظاهري المقيد بدقائق النصوص وعدم العدول عن الدليل، أو المنهج التسويغي-التبريري- الذي يتوسع في الاجتهاد من أجل تسويغ واقع لا يجوز تسويغه. ثم تكلم عن مناهج الاجتهاد المعاصر باعتبار صورته في الفصل الثالث والأخير، ويرى أن هذا النوع من الاجتهاد في العصر الراهن يشمل صورتين لا ثالث لهما، وهما "المنهج القانوني والمنهج الجماعي". ويوصي الباحث، الفقهاء والمجتهدين والجهات المعنية بالإفتاء، بإحياء سنة

---

[٥] عارف عز الدين حامد حسونه، **مناهج الاجتهاد الفقهي المعاصر**، إشراف د. محمد حسن أبو يحيى، (الأردن: الجامعة الأردنية-كلية الدراسات العليا، د،ط، ٢٠٠٥م)، أطروحة دكتوراه غير مطبوعة.

ميتة في الاجتهاد، وهي الاجتهاد الجماعي الشوري، لاسيّما فيما يخص بالنوازل والمستجدات المتكاثرة. فتفيدنا هذه الأطروحة في الفصل السادس المتعلق بموجبات تعزيز الاجتهاد الجماعي، وكذلك يمكن الاستفادة منها في تقويم مناهج الإفتاء في إقليم كوردستان العراق؛ ولكن هذه الدراسة مهتمة بمناهج الاجتهاد الفقهي المعاصر فقط، دون الالتفات إلى الضوابط المعيارية، ومراحل الإفتاء، وفقه الإنزال والتنزيل، كما لم يبد رأيًا في مسألة الاجتهاد عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة، والفضائيات المعاصرة. بخلاف دراستنا التي ستهتم بهذه الجوانب أيضًا.

وكتب الشيخ عبدالله بن المحفوظ بن بيه بحثًا بعنوان "**معايير الوسطية في الفتوى**"[٦]. حيث بيّن الشيخ فيه، مفهوم الوسطية الذي يتكون من المقارنة بين الكليات والجزئيات، والموازنة بين الأصول والفروع، وكذلك الربط بين النص والمصلحة من أجل الوصول إلى الحكم الفقهي بلا شطط ولا وكس. وذكر الباحث أربع قواعد كمعايير للوسطية في الفتوى، وهي: "قاعدة تغير الفتوى بتغير الزمان، قاعدة العرف، قاعدة النظر في المآلات، قاعدة تحقيق المناط في الأشخاص والأنواع". وفي الختام قال: "الوسطية ناموس الأكوان وقانون الأحكام، تتعامل مع الوقائع من خلال النصوص والواقع، مما سمّاه بعض العلماء فقه الموازنات، وهو في حقيقته توازن بين الثوابت والمتغيرات"[٧]. فيمكن الاستفادة من هذا البحث في الفصل الثاني، في مباحث توضيح مفهوم منهج الوسطية ومعاييره، كما يمكن أن نُقوِّم الفتاوى الصادرة من قبل "اللجنة العليا للإفتاء" في الإقليم في ضوء ما بيّنه الشيخ من المعايير والضوابط.

وبين أيدينا بحث آخر بعنوان: "**الوسطية مطلبًا شرعيًا وحضاريًا**"[٨] للدكتور وهبة الزحيلي. يتكون البحث من قضايا عدة، منها مفهوم الوسطية، وتعريفها، وآثارها على

---

[٦] ينظر هامش رقم ٣ في هذه الدراسة.

[٧] بن بيه، **معايير الوسطية**، ص١٧.

[٨] وهبة الزحيلي، **الوسطية مطلبًا شرعيًا وحضاريًا**، بحث منشور على شبكة الإنترنت، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– دولة الكويت، تأريخ الإضافة: ٢٠٠٥/٠٧/٠٧، تأريخ التصفح: ٢٠١٦/٠٥/٣٠، الرابط: http://islam.gov.kw/Pages/ar/BookItem.aspx?id=٩٠.

المجتمع، ومعاييرها في العبادة والعقيدة. ثم قام الباحث بتأصيل هذه المفاهيم من خلال القرآن والسنة، ثم سرد مجموعة من الآيات والأحاديث التي تحث على التوسط والاعتدال في العبادات والمعاملات والعلاقات الاجتماعية والمحبة والمودة والوعظ والإرشاد. وأخيرًا، أن الباحث اعتبر الوسطية من أهم الأسباب الداعية إلى الوئام والاستقرار، وإسعاد الفرد والجماعة، وتقدم المدنية وازدهار الحضارة. والذي يهمنا كثيرًا في هذا البحث، هو المسائل المتعلقة بالوسطية ودورها في تقارب النفوس والأبدان، وتخفيض التناحر والصراع بين المفتين، حيث نتزود به في مباحث الفصل الثاني والسادس. لكن الفرق بينه وبين دراستنا، هو أنَّ الدراسة هذه استهدفت زاوية من زوايا بحثنا، لإنَّ دراستنا أوسع منها؛ لما تشتمل على ما يتعلق بمنهج الوسطية في تنزيل الحكم الشرعي ومراحله ومعاييره وضوابطه. إضافة إلى مزية الاختصاص المكاني والزماني، فدراستنا مختصة بإقليم كوردستان من حيث المكان، كما هي مختصة بالسنوات الثماني الماضية من حيث الزمان.

وهناك رسالة ماجستير لنصر محمود الكرنز، بعنوان: "**الاجتهاد الجماعي وتطبيقاته المعاصرة**"[٩]. تهدف هذه الرسالة إلى تبيان الاجتهاد الجماعي وإلقاء الضوء على مفهومه، وأهميته، وتاريخه، وتنظيمه، وحجيته، ومجالاته، ووسائله، ومدى تطبيقه في العالم الإسلامي. بدأ نصر رسالته العلمية بمفهوم الاجتهاد على وجه العموم، ثم توضيح مفهوم الاجتهاد الجماعي في العصر الراهن على وجه الخصوص، والقيام بالموازنة بينه وبين الإجماع الأصولي. وأخيرًا، اقترح تنظيم ذلك النوع من الاجتهاد في العالم الإسلامي، لاستيعاب النوازل المتجددة، وتوسيع مجال العمل المؤسسي الجماعي. كما قام الباحث بعرض نماذج من المؤسسات الاجتهادية المعاصرة، المتمثلة في المجامع الفقهية. فوقف على نشأتها، وأهميتها، وطرائق عملها، وكذلك عرض نماذج مختارة من توصياتها وقراراتها. وجدير بالذكر أنَّ من أهم ما توصل إليه

---

[٩] نصر محمود الكرنز، **الاجتهاد الجماعي وتطبيقاته المعاصرة**، إشراف د. ماهر حامد الحولي، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، د. ط. ٢٠٠٨م)، رسالة ماجستير غير مطبوعة.

الباحث هو "أنّ الاجتهاد الجماعي أصل تشريعي رابع يأتي بعد الإجماع الحقيقي التام ولا يلغيه"[١٠].

والذي يهمنا كثيرًا في هذه الدراسة، هو المسائل المتعلقة بالاجتهاد الجماعي وماهيته، حيث نتزود به في مباحث الفصل السادس. لكن الفرق بينها وبين دراستنا، هو أنَّ دراسة "نصر محمود" هذه استهدفت زاوية من زوايا بحثنا، لإنَّ دراستنا أوسع منها، لما يشتمل على ما يتعلق بتنزيل الحكم الشرعي، ومراحله ومعاييره وضوابطه. إضافة إلى مزية الاختصاص المكاني والزماني، فدراستنا مختصة بإقليم كوردستان من حيث المكان، كما هي مختصة بالسنوات الثمان الماضية من حيث الزمان.

وكذلك ألَّف الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي كتابًا ثمينًا في هذا الباب، بعنوان:**"موجبات تغيّر الفتوى في عصرنا"**[١١]. فقد أشار الكاتب إلى أهمية الفتوى في الإسلام، ثمّ أكد على ضرورة ملاحظة موجبات تغيّر الفتوى في زماننا هذا من قبل العلماء أثناء صدور الحكم على نازلة من النوازل الفقهية. ففي البداية وقف الشيخ على ما نصّ عليه العلماء الأقدمون من أربعة موجبات لتغيير الفتوى، وهي: "تغيّر المكان، والزمان، والحال، والعرف"، وأضاف إليها ستة أخرى، وهي: "تغيّر المعلومات، وتغيّر حاجات الناس، وتغيّر قدرات الناس وإمكاناتهم، وتغيّر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتغيّر الرأي والفكر". كما أشار أيضًا إلى أنّ تسبب الفتوى في حدوث الفوضى والاضطرابات يرجع إلى عدم معرفة كثير من المشايخ والفقهاء بفقه الواقع وفقه التنزيل، وقال ما نصّه: "إنَّ كثيرًا من المشايخ أو العلماء يعيشون في الكتب ولا يعيشون في الواقع، بل هم غائبون عن فقه الواقع، أو قُل: فقه الواقع غائب عنهم؛ لأنهم لم يقرؤوا كتاب الحياة كما قرؤوا كتب الأقدمين. ولهذا تأتي فتواهم وكأنها خارجة من المقابر"[١٢]. ويمكن الاستفادة من هذا الكتاب في الفصلين الثاني والسادس، خصوصًا فيما يتعلق بضوابط الإفتاء ومعرفة فقه التنزيل، ومراعاة فقه الواقع،

---

[١٠] المصدر نفسه، ص١٦٣.

[١١] يوسف القرضاوي، **موجبات تغيّر الفتوى في عصرنا**، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٩م).

[١٢] المصدر نفسه: ٩٨.

وكذلك فيما يتعلق بتعزيز الاجتهاد الجماعي. والذي تضيف إليه دراستنا هذه هو تقويم الفتاوى الصادرة في إقليم كوردستان العراق في ضوء هذه الضوابط، إضافة إلى موجبين آخرينِ من موجبات تغيّر الفتوى في العالم الإسلامي على وجه العموم، والمجتمع الكوردستاني على وجه الخصوص، وهما معرفة المفتي بعلمي النفس والاجتماع، إمّا بنفسه، أو بالاستعانة بأهل الرأي والاختصاص في ذلك الشأن، إضافة إلى اقتراح تفعيل الاجتهاد الجماعي بدلًا من الفتاوى الفردية التي لا تتوافر فيها الضوابط الأصولية المعتبرة في أغلب الأحيان.

وكتب الشيخ الدكتور ماهر ذيب أبو شاويش مقالًا، بعنوان: "**ضوابط النظر في النوازل ومدارك الحكم عليها**"[١٣]. تناول الكاتب في هذا البحث مسألتين مهمتين، تتعلقان بدراسة النوازل الفقهية والمستجدات العصرية وأحكامهما. فبيّن ضمن المسألة الأولى جملة من القواعد والمبادئ التي ينبغي أن يراعيها الفقيه والمفتي عند النظر في المستجدات والنوازل، وتتلخص هذه الضوابط في اعتبار المآلات، ومراعاة مقاصد التشريع، والفروق بين المستجدات، ومراعاة الضرورات والحاجات. ثم بيّن في المسألة الثانية مدارك الحكم على النازلة، وهي عبارة عن المراحل والخطوات التي ينبغي للمفتي أن يتدرج فيها ويسلكها وصولًا للحكم الشرعي في النازلة، ولخصت هذه الخطوات والمراحل في "التصور والتكييف الفقهي والتطبيق". ويفيدنا هذا المقال في الفصل الثاني الذي سنبين فيه مراحل تنزيل الحكم الشرعي ومعاييره وضوابطه. وكذلك يمكن الاستفادة منه في بعض المواضيع التي سندرسها في الفصلين الثالث والرابع. ونزيد عليه بعضَ موجبات تغيّر الإفتاء، مع توضيح الأحكام المتعلقة بالاجتهاد الجماعي، ومحاولة الوصول إلى مبادئ رئيسة لإنشاء مجمع فقهي بكوردستان العراق بإذن الله.

---

[١٣] ماهر ذيب أبو شاويش، "ضوابط النظر في النوازل ومدارك الحكم عليها"، **مجلة الشريعة والقانون**، جامعة الإمارات العربية المتحدة–كلية القانون، العدد ٥٥، (رمضان ١٤٣٤هـ، يوليو ٢٠١٣م).